القطاع المصرفي الحكومي وقرارات الدمج الجديدة (١ - ٢)

بدر غيلان

مر الجهاز المصرفي العراقي خلال الحقبة الماضية بالعديد من حالات المد والجزر القت بظلالها على تركيبته من جهة ونشاطه المتنوع ومدى انتشار فروعه في عموم محافظات القطر من جهة أخرى. فقد انعكست الظروف التي اعقبت تأميم الجهاز المصرفي عام ١٩٦٤، ومن ثم اندلاع الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٠، وبعد ذلك فرض الحصار الشامل على العراق بعد احتلاله للكويت عام ١٩٩٠، انعكست هذه الاحداث والظروف المحيطة بها بصورة مباشرة على مجمل النشاط المصرفي وساهمت بالحد من انتشاره وفاعليته بدرجة كبيرة، مما جعل العراق من بين اكثر الدول تخلفاً في هذا المجال، سواء من ناحية قلة عدد المصارف بالنسبة لعدد السكان، أو التخلف الكبير في استخدام التكنولوجيا المتطورة في العمل المصرفي، هذا بالرغم من أن بواكير النشاط المصرفي في العراق تعود إلى اكثر من قرن من الزمان.

يعود نشوء الصيرفة التجارية في العراق إلى افتتاح اول فرع لمصرف اجنبي عام ١٨٩٠ وهو البنك العثماني. ثم تلاه افتتاح فرع للبنك الشرقي عام ١٩١٢. وبعد ستة اعوام تم افتتاح البنك (الشاهنشاهي) الايراني. وقد ظلت فروع المصارف الاجنبية الثلاثة المذكورة، اضافة إلى الصيارفة والمرابين المتخصصين بالائتمان قصير الاجل، تحتكر ممارسة الصيرفة التجارية في العراق حتى عام ١٩٣٥ حينما تم تأسيس المصرف الزراعي - الصناعي الذي استمر بمزاولة اعماله حتى عام ١٩٤٠. إلا أنه تم في هذه السنة تقسيمه إلى مصرفين هما: المصرف الزراعي والمصرف الصناعي. غير أن تنفيذ عملية الفصل تأجلت لغاية عام ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء هذه الحرب اخذا بمزاولة اعمالهما في تمويل القطاعين الزراعي والصناعي على نطاق واسع.

وفي عام ١٩٤١ تم تأسيس مصرف الرافدين كاول مصرف تجاري عراقي لمزاولة الصيرفة التجارية، اضافة إلى ممارسة مهام البنك المركزي بسبب عدم وجود مصرف مركزي عراقي في ذلك الحين. إلا أنه رغم تأسيس المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧ وممارساته لمهامه الرسمية عام ١٩٤٩، فقد ظل (الرافدين) يحتفظ بحسابات الحكومة حتى عام ١٩٥٦.

لقد شهدت الخمسينيات من القرن الماضي تأسيس عدد من المصارف الوطنية في العراق اضافة إلى افتتاح مجموعة من فروع المصارف الاجنبية والعربية. فمن المصارف العراقية: المصرف التجاري العراقي، وبنك بغداد، أما فروع المصارف العربية فهي: البنك العربي الاردني والبنك اللبناني المتحد وبنك (أنترا). أما فروع المصارف الاجنبية فهي البنك الوطني للتجارة والصناعة (افريقيا) والبنك الوطني الباكستاني.

وفي سنة ١٩٦١ إزداد عدد المصارف الوطنية إلى ستة مصارف بعد تأسيس (بنك الرشيد) من قبل القطاع الخاص وتعريق بنك انترا اللبناني إلى البنك العراقي المتحد سنة ١٩٦٢ وتعريق البنك العثماني إلى بنك الاعتماد العراقي، علماً بانه سبق تغيير اسم البنك (الشاهنشاهي) الايراني سنة ١٩٥٣ إلى البنك البريطاني للشرق الاوسط.

وكانت نسبة التصريف ٦٠٪ من مجموع اسهم المصارف. ثم عدلت النسبة إلى ٦٨٪. وبالغاء البنك الوطني للتجارة والصناعة (افريقيا) بسبب موقف فرنسا من قضية الجزائر، فقد انخفض عدد المصارف التجارية الاجنبية إلى خمسة مصارف منها مصرفان عربيان هما: البنك العربي والبنك اللبناني المتحد وثلاثة مصارف اجنبية هي: البنك الشرقي والبنك البريطاني للشرق الاوسط والبنك الوطني الباكستاني.

بلغت التطورات في هيكل الجهاز المصرفي ذروتها في تأميم المصارف التجارية بموجب القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ وتأسيس المؤسسة العامة للمصارف. وقد اعقبت حركة تأميم المصارف التجارية عملية دمج واسعة في كياناتها لغرض تحقيق الوفورات عن طريق الاقتصاد في النفقات الادارية. وقد تجلى ذلك في ضم المصارف إلى بعضها البعض وتحويلها إلى فروع للمصرف الذي تندمج فيه، وبالتالي تنويع مصادرها وزيادة قابلياتها الاقراضية، وعليه فقد نظمت المصارف التجارية المؤممة إلى اربع مجموعات اضافة إلى مصرف الرافدين وهي:

١-مصرف الرافدين.
٢-مجموعة بنك بغداد: وتضم بنك بغداد والبنك العربي.
٣-مجموعة البنك التجاري: وتضم البنك العراقي والبنك البريطاني والبنك الباكستاني.
٤-مجموعة بنك الاعتماد: وتضم بنك الاعتماد والبنك اللبناني.
٥-مجموعة بنك الرشيد: وتضم بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد.

وما لبثت الجهات المختصة إن قررت عام ١٩٦٥ دمج بنك الرشيد في مصرف الرافدين وبذلك فقد تقلصت مجموعات المصارف إلى اربع مجموعات، ابدلت اسماؤها عام ١٩٦٧ إلى اربعة مصارف تحمل نفس الاسماء.

وفي عام ١٩٧٠ تم دمج بنك الاعتماد وبنك بغداد في البنك التجاري وابدل اسمه إلى المصرف التجاري العراقي. كما تم الغاء مصرف الرهون واحلال مصرف الرافدين محله في مجال منح السلف الفردية (الشخصية) كما تم في نفس العام الغاء المصرف التعاوني واحلال المصرف العقاري محله ووزعت عمليات تسليف الجمعيات التعاونية على المصارف حسب الاختصاص.

واخيراً تم - عام ١٩٧٤ - دمج المصرف التجاري العراقي في مصرف الرافدين، واصبحت الصيرفة التجارية حكراً على مصرف الرافدين فقط. وهذه آخر عملية دمج واكبت الصيرفة التجارية في العراق منذ عام ١٩٦٤ وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وبعد توسع الاعمال التجارية لمصرف الرافدين، ورغبة الدولة في العودة إلى المنافسة المصرفية، اضافة إلى توجه الدولة لتشجيع القطاع الخاص اثر صدور القرارات الاقتصادية عام ١٩٨٧، فقد قررت السلطة في حينه شطر مصرف الرافدين عام ١٩٨٨ إلى مصرفين هما: الرافدين والرشيد. وتبعاً لذلك تمت قسمة الفروع والادارات فيهما مناصفة، حيث بلغت حصة كل منها نحو (١٥٠) فرعاً. وفي عام ١٩٩١ تم تأسيس المصرف الاشتراكي الذي كانت مهمته تقديم سلف استهلاكية لمنتسبي الدولة بدون فوائد لمساعدتهم في مواجهة ظروف الوضع الاقتصادي المتردي بسبب الحصار.

وهكذا فانه منذ عام ١٩٦٤ حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي ابتعد القطاع الخاص عن المشاركة في النشاط المصرفي في القطر، وبقيت الامور على هذا الحال حتى صدر في ٢١/ ٥/ ١٩٩١ القرار التشريعي المرقم (١٤٢) الذي عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ والذي اتاح تأسيس مجموعة من المصارف الاهلية بلغ عددها - في نهاية عام ٢٠٠٠ - (١٥) مصرفاً ومجموع رؤوس اموالها نحو (١٤,٨) مليار دينار. وكان الكثير قد ابتدأ عمله برأسمال يتراوح بين (١٠٠ و ١٥٠) مليون دينار.ولم يشذ عن ذلك سوى المصرف المتحد للاستثمار الذي تأسس عام ١٩٩٤ برأسمال قدره (١) مليار دينار. وهو اعلى رأسمال لمصرفٍ يؤسس في ذلك الحين.

وإذا علمنا أن التضخم قد وصل في اواسط التسعينيات من القرن الماضي درجة كبيرة حينما بلغ سعر صرف الدولار الامريكي اكثر من (٣٠٠٠) دينار لأتضح لنا مدى انخفاض رؤوس اموال المصارف المذكورة وامكانياتها الفعلية في مجال منح الائتمان والقروض المختلفة، مما دفع البنك المركزي العراقي إلى مطالبة هذه المصارف بزيادة رؤوس اموالها من اجل مواكبة الظروف الراهنة.

على الرغم من زيادة الإنتاج بمعدل ٤ ملايين برميل في اليوم استمرار ارتفاع معدل سعر خامات الأوبك

أعلنت الدائرة الإعلامية في الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بأن سعر سلة خاماتها السبعة أقفل مؤخراً عند معدل ٣٧,٠٢ دولار للبرميل الواحد مقارنة بمعدل ٣٦,٩٦ دولاراً للبرميل الواحد حسب إقفال يوم الجمعة الماضي. وفيما يتعلق بمعدل سعر سلة خامات الأوبك خلال الأسبوع الثالث من شهر تموز الماضي فقد ذكرت النشرة الصادرة عن دائرة متابعة تطورات السوق والأسعار بأن هذا السعر استقر عند معدل ٣٦,٥٨ دولاراً للبرميل الواحد، مقارنة بـ٣٥,٨٨ دولاراً للبرميل الواحد خلال الأسبوع الثاني من شهر تموز الماضي. كما أوضحت الأوبك بأن متوسط سعر خامات المنظمة السبعة خلال النصف الأول من هذا العام ولغاية يوم الخميس الماضي بلغ ٣٢,٩٨ دولاراً للبرميل الواحد. وجدير بالذكر أن معدل سعر سلة خامات الأوبك خلال العام ٢٠٠٣ ارتفع إلى ٢٨,١٠ دولار للبرميل الواحد مقارنة بـ٢٤,٣٦ دولاراً للبرميل في العام ٢٠٠٢.

وكان المؤتمر الوزاري غير العادي لمنظمة الأوبك المنعقد في بيروت في ٣ آيار الماضي وافق على زيادة سقف الإنتاج على دفعتين الأولى قدرها مليونا برميل يومياً اعتباراً من مطلع تموز الماضي، والثانية قدرها ٥٠٠ ألف برميل في اليوم اعتباراً من أول آب الجاري، بحيث سيصل إجمالي إنتاج الدول العشر الأعضاء باستثناء العراق إلى ٢٦ مليون برميل يومياً. ويبدو أن تصريحات رئيس الأوبك السيد بورنومو سيجاتنتورو وزير النفط الأندونيسي في فيينا يوم الخميس الماضي والتي أعرب فيها عن استعداد المنظمة لضخ المزيد من النفط للحفاظ على استقرار السوق لم تؤثر كثيراً على الأسعار والحد من الارتفاع الحاصل، وعلى الرغم من تأكيده بأن الدول الأعضاء العشر زادت إنتاجها بمعدل مليوني برميل في اليوم عن سقف الإنتاج الجديد، أي ما يعادل ٤ ملايين برميل في اليوم، ولكنه رفض اعتبار الزيادة الإضافية خرقاً للحصص الإنتاجية المخصصة للدول الأعضاء بل تأكيداً لحرص الأوبك على استقرار السوق وضخ الإمدادات اللازمة.

ويربط المحللون الارتفاع الحاصل في أسعار النفط إلى عدة أسباب وعوامل أبرزها ما يتصل بالتطورات السياسية والأمنية الراهنة في الشرق الأوسط، والهجمات الإرهابية التي تستهدف أنابيب نقل نفط العراق، إضافة إلى حالة القلق النفسي والمضاربات في الأسواق، والزيادة الكبيرة في الطلب العالمي على الطاقة ومحروقات البنزين خصوصاً في الولايات المتحدة والصين. وترى مصادر مطلعة في الأمانة العامة لمنظمة الأوبك في فيينا بأنه من الصعب التكهن بمستقبل وتطورات أسعار النفط في ظل الوضع السياسي غير المستقر في الشرق الأوسط، وارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط وتدني مستويات التخزين العالمي.

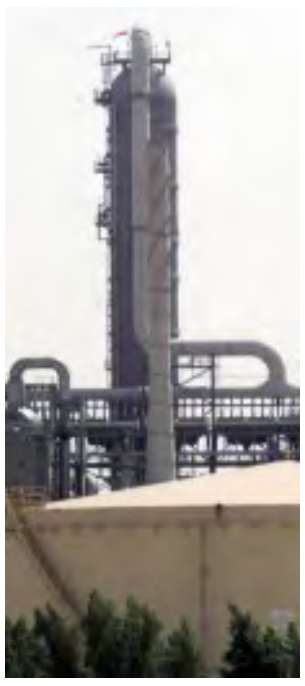

خدمة آكي

(غوغل) تدخل البورصة قريباً وبطموح أكبر من المتوقع

تتهيأ شركة (غوغل) لدخول وشيك إلى البورصة أكثر طموحاً مما كان متوقعاً، فمع ارتفاع سعر السهم إلى أكثر من ١٠٠ دولار عند الإصدار، قد يجمع محرك البحث الأكبر على شبكة الإنترنت أكثر من ٣,٣ مليار دولار.

وأعلنت الشركة الكاليفورنية الأم لمحرك البحث (غوغل) نيتها في إصدار نحو ٢٤,٦٤ مليون سهم من الفئة (أ) خاص بالجمهور.

وأوضحت (غوغل) في وثيقة أودعتها لدى لجنة عمليات البورصة (نتوقع تثبيت سعر الإصدار بين ١٨٠ و ١٥٣ دولاراً) مشيرة إلى أن الأسهم ستسلم إلى الشاريين حوالي آب أو خلاله).

وتعول (غوغل) بذلك الحصول على ما بين ٢,٦٦ و ٣,٣٢ مليار دولار، علماً إن السقف حدد حتى الآن بمعدل أقصاه ٢,٧ مليار دولار.

وأشارت الشركة التي أسسها في العام ١٩٩٨ لاري بيج وسيرجي برين إلى أن مجموع أسهمها بما في ذلك تلك التي لا تباع، سيبلغ ٢٨٦,٥ ملايين دولار قيد التداول.

ويعني ذلك رسملة ٣٦,٢ مليار دولار أمريكي في البورصة، بما يعادل تقريباً مستوى (ياهو) (٣٧,٩٨ مليارا دولار).

وأعلنت (غوغل) أنها تعرضت لنسخة معدلة من فيروس (ما يدوم) المعلوماتي، الذي تسبب لفترة وجيزة بشل البحوث على موقعها في عدد من البلدان، بينها فرنسا.

وقالت (غوغل) في بيان أن (محرك البحث تعرض لتأخير في التفنيذ خلال فترة قصيرة من النهار بسبب فيروس (ما يدوم) الذي أغرق محركات البحث الآلي الكبرى).

ولم يسمح أي عنصر بربط الهجوم بإعلان دخول (غوغل) إلى الأسواق المالية. ويعتبر الدخول الذي أصبح رسمياً في نهاية نيسان الماضي الأكثر توقعاً في قطاع التكنولوجيا العالية منذ الفورة التقنية أواخر التسعينيات.

ويرى محلل موقع (أي بي أو فيانانشال دوت كوم) المختص على شبكة الانترنت ديفيد مينلو أن الفارق الاقتصادي الذي تقدمه (غوغل) لسهمها ليس مفاجئاً فعلاً. وقال: (توقعنا منذ فترة أن يكون السعر الأدنى ١٠٠ دولار. وبرفع السعر، تعتقد الشركة أنها ستتمكن من التحكم أكثر بأسعار الصرف الأولى).

ويعتمد سعر الإصدار الأول على الطلب خلال التخصيص المتوقع وفق نظام المزايدة. وأضاف مينلو أنه إذا كان الفارق الاقتصادي المقدم مرتفعاً في الأساس، فيعود ذلك (لسعي الشركة إلى تفادي التقلب قدر الإمكان).

وفي نيسان شرحت (غوغل) أن الوسيلة التي تعتمدها تهدف إلى التهرب من المضاربين المهتمين بتحقيق فائض سريع في القيمة فحسب.

ليس كل ما يلمع ذهباً!

تأكد من الوسم وطالب بوصل الشراء عند شراء الذهب

سناء النقاش

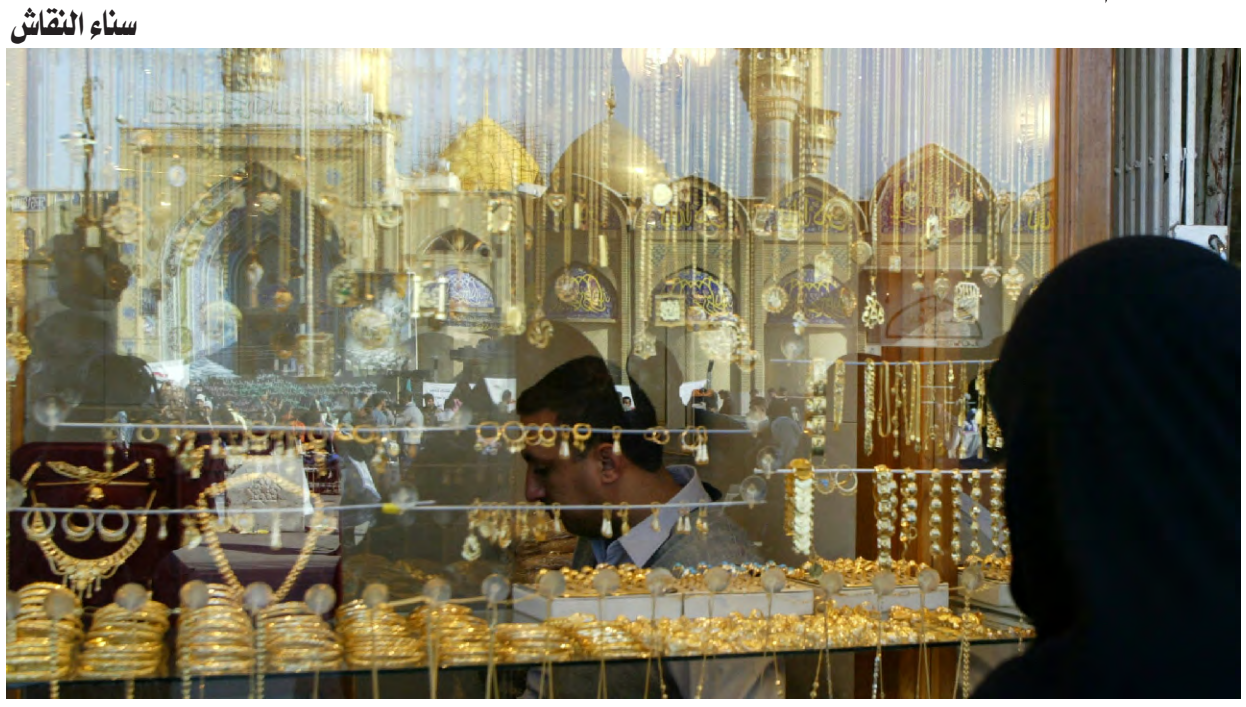

حذرت الشعبة الخاصة بوسم الذهب في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من وجود ذهب مغشوش يباع لدى بعض محال الصاغة في بغداد والمحافظات ولا يحمل الوسم الخاص بالجهاز.

صفحة في (الحدث الاقتصادي) تابعت هذا التحذير وتجولت في محال بيع الذهب وسألت الصاغة والمشترين عن طريقة التأكد من عدم غش الذهب.

كانت بداية الجولة في منطقة الكاظمية قرب الصحن الكاظمي الشريف حيث تزيد محال صياغة الذهب على ١٥٠ محلاً وكلها قديمة ومعروفة لها زبائن معروفون ناهيك عن توجه العرسان في بغداد لشراء حلي الزوجة (النيشان) من هذه المحال، هناك التقينا السيد حيدر الموسوي ويعمل في هذه المهنة منذ اكثر من ٣٥ عاماً، يقول:

في محالنا لا يوجد ذهب مغشوش أو بلا وسم فعملنا قانوني ولا نريد أن نخسر زبائننا ولا ضميرنا.. ولكن هناك محال من قبل بعض المحتالين لبيع الذهب على السذج من الناس قرب محال الصاغة بحجة حاجتهم الماسة للمال أو تعرضهم لحادث، وهذه عمليات احتيال مكشوفة بالنسبة لنا ولكنها كما قلت قد تنطلي على البعض من المواطنين.

الصائغ عبد الرحمن جواد علي، يقول: بسبب الاحداث والاحتلال لم يمارس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية مهامه لفترة بسيطة وامتنعت شعبة الوسم عن أداء اعمالها، مما ادى بالبعض من اصحاب معامل الذهب إلى صياغتها ونقشها وبيعها بلا وسم ولكنها ليست مغشوشة وهذه الحالة نادرة جداً ولم تستمر طويلاً.

في البياع تحدث الصائغ ماجد السهيري عن هذه الحالة قائلاً:

-هناك بعض المواطنين وخاصة النساء يجلبن مصوغات ذهبية بلا وصل شراء لبيعها كونهن محتاجات بسبب الظرف الاقتصادي الصعب ولكننا لا نشتري الذهب عشوائياً بل نقوم بفحصه بطرقنا الخاصة ونتفحص الوسم الموجود على كل قطعة فيه، ونحن كصاغة محترفين نعرف وسم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والوسم المزيف كما اننا نميز بين نوع الذهب الاماراتي والهندي والمصري وغيره باللمس ومن النقشات وبالرؤية المجردة ومع ذلك نزن الذهب ونفحصه، إنه ذهب وليس خشباً واسعاره عالية جداً ولا يوجد صائغ شريف يحب مهنته يسهم في عملية الغش، بل إننا ننصح المواطن عند الشراء من التأكد من وجود الوسم.

الصائغ عبد الجبار العظيم جبار يشاركه هذا الرأي ويقول: نحن الذين ننبه المواطن إلى وجود الوسم وأن حالات الغش لا توجد في المحال المجازة والمعروفة والتي تحمل قطعة تعريفية وأسم بل لدى بعض الجوالين الذين يستغلون عدم معرفة الناس بنوعية الذهب ويدعون بانه ذهب اماراتي فيبيعونه للسذج بأسعار مغرية، فقد وصل سعر مثقال الذهب حالياً (والمثقال خمسة غرامات) إلى ٨٧ الف دينار لعيار ٢١ و ٧٩ الف دينار لعيار ١٨ في حين يبيع المحتالون مثقال الذهب بسعر ٦٠ الف دينار ويمكن للمواطن أن يلحظ ذلك بسهولة، وهذه الظاهرة المدانة واحدة من الافرازات للوضع غير المستقر في البلد.

من هنا يشارك الصاغة المعروفون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بتحذير المواطنين من ظاهرة بيع الذهب خارج المحال المعروفة وعلى المشتري التأكد من الوسم وأن يطالب بوصل الشراء.

وزير الاقتصاد الإيطالي يؤكد أن خطة الإصلاح المالي لن تمس قطاعات الصحة والمدرسة والأمن

أعلن رئيس رابطة الصناعيين الإيطاليين لوكا كورديرو دي مونتيتزيمولو خلال لقاء جمع الحكومة بالنقابات وممثلي المجتمع المدني أنه (بغياب برنامج صارم للأموال العامة قد يؤول الوضع إلى أزمة ثقة في الأسواق المالية). ورأى مونتيزيمولو أن النتائج قد تتمثل في ارتفاع لفوائد الدين، وتدهور في توقعات النمو).

ورأى رئيس رابطة الصناعيين أن ارتفاع الدين العام (يفرض الحفاظ على الأهداف التي حددت في إطار الاتحاد الأوروبي). وأضاف مونتيتزيمولو أنه على المناورة الاقتصادية (أن توازن بين التدخل التصحيحي في الحسابات العامة، ومتطلبات دعم التصحيح البنيوي الاقتصادي، وأن توازن بين المدى القصير، والمتوسط، والطويل، وبين الصرامة والتطور).

وعاد مونتيتزيمولو ليذكر أن (إيطاليا بحاجة إلى سياسة موازنة تدعم النمو).

وأكد وزير الاقتصاد الإيطالي الجديد دومينيكو سينيسكالكو بدوره أن الحكومة الإيطالية لن تتعرض في اقتطاعاتها إلى قطاعات الصحة، والمدرسة، والأمن بوصفها (ضرورية للتطور والثقة) على حد قوله. وتنوي الحكومة التركيز على ثلاثة خطوط عريضة في خطة الإصلاح المالي لاحتواء العجز، إلا وهي: التصحيح البنيوي للعجز، وبرنامج النمو، وتقليص الدين.

وقد وافقت المؤسسات المالية الدولية على التقديرات التي رفعتها إليها الحكومة الإيطالية والمتعلقة بالمرحلة الممتدة من العام ٢٠٠٥ وصولاً إلى العام ٢٠٠٨.

وأعرب سافينو بيتزوتا أمين عام النقابات العمالية (تشيزل)، إحدى أكبر النقابات الإيطالية، عن ارتياحه إزاء امتناع الحكومة عن المساس بهذه القطاعات الأساسية، إلا إنه لم يتوان عن مساءلتها بشأن الأسباب التي جعلتها تواجه اليوم عجزاً تقوم لسده بمناورة اقتصادية بلغت ٢٤ مليار يورو، كما طالب الحكومة بأن يكون التضخم المبرمج الذي تعتمده الحكومة أقرب ما يكون إلى التضخم الواقع.

قروض فرنسية للجزائر بقيمة ملياري يورو

أفاد بيان رسمي فرنسي جزائري الأسبوع الماضي في العاصمة الجزائرية بمناسبة زيارة وزير المالية الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى الجزائر أن فرنسا ستمنح الجزائر قروضاً مالية بقيمة ملياري يورو.وأوضح البيان أن هذه القروض الممنوحة في إطار (الشراكة من أجل النمو والتنمية) بين فرنسا والجزائر ستشمل ٨٢٨ مليون يورو في إطار تحويل ديون إلى استثمارات و٧٥٠ مليون يورو في شكل قروض تفضيلية ومليار يورو في شكل قروض تجارية مجانية.

ويخصص مبلغ بقيمة مليار يورو لضمانات القروض من طرف هيئة (كوفاس) ضامنة القروض الفرنسية سيسمح بتغطية عقود مستقبلية لاسيما في قطاعات النقل والاتصالات والكهرباء والمحروقات والتجهيزات الصناعية والخدمات في المدن والإسكان.

ووقع ساركوزي مع نظيره الجزائري عبد اللطيف بن اشنهو (مذكرة شراكة للنمو والتنمية) تحدد من بين أهدافها الأولوية زيادة الاستثمار في الجزائر.

وقال البيان المشترك (هذه المبادرة تقوم على قناعة مشتركة إن من مصلحة الجزائر وفرنسا الاستفادة من درجة كبيرة من التكامل بين الاقتصادين لمرافقة التغيرات الحالية للاقتصاد والمجتمع الجزائريين بين المتعاملين لاسيما بتطوير الشراكة).

وأضاف (إن فرنسا قررت أن تضع تحت تصرف الجزائر مجمل مبلغ تحويل الديون استثمارات وفق ما تأذن به القوانين الحالية لنادي باريس والتي تعادل ٨٢٨ مليون يورو).وأكد البيان أيضاً (إن الطرف الفرنسي سيدعم لدى نادي باريس طلب الجزائر الزيادة في نسبة تحويل الديون إلى استثمارات إلى حد ٣٠٪ في حين تقدر حالياً بنحو ١٠٪ من الديون المختارة).